

الاتحاد الأوروبي والربيع العربي؛ الاتحاد من مناد للديمقراطية إلى لاعب غير فعال

ويسل كورت*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تقييم موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية في إطار معايير ثلاثة هي صعود الدول في ظل تغير الديناميكيات الأساسية للسياسة الدولية وتمايز المصالح بين أعضاء المنظمات الإقليمية والدولية وتساعد التنافس الاستراتيجي على المصالح وتعارض ذلك مع المبادئ والقوانين. يسعى البحث للإجابة عن عدد من الأسئلة أهمها كيف كانت استجابة الاتحاد الأوروبي للمشكلات التي برزت خلال الثورات وعملية التغيير؟ وأيها كان أكثر مركزية من الآخر في صياغة هذه الاستجابة: المبادئ أم المصالح؟ في إطار هذه الأسئلة سنحاول أن نقدم شرحاً للكيفية التي يختار بها الاتحاد الأوروبي بين المبادئ والمصالح بالاستعانة ببياناته الرسمية ومواقفه السياسية.

* سيتا، تركيا.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، الربيع العربي، اللاجئون، الإرهاب.

European Union and Arab Spring: EU from a Democracy Promoter to an Ineffective Actor

VEYSEL KURT *

ORCID NO : 0000-0003-4619-4018

ABSTRACT This research aims to evaluate the position of the European Union on the Arab revolutions within the framework of three criteria: the rise of states in the light of the change in the basic dynamics of international politics, the conflict of interests of members of regional and international organizations, the escalation of strategic competition for interests, and its conflict with principles and laws. The research seeks to answer several questions, the most important of which is how the European Union responded to the problems that emerged during the revolutions and the process of change?

Key words: European Union, Arab spring, Refugees, Terrorism

* SETA,
Turkey.

رؤسفة فركبفة
2021-(2/10)
75 - 94

مدخل

نعيش في وقت أصبح فيه تقييم الثورات العربية التي بلغت عامها العاشر - أسهل لبعض الأسباب، وأصعب لأسباب أخرى؛ إذ تنبع سهولة التقييم من أنه جُمع قدر كبير من البيانات حول هذه المسألة. فاليوم، ظهرت مجموعة كبيرة من البيانات حول العديد من القضايا، مثل: أسباب الثورات، والجهات الفاعلة المحلية التي ظهرت في هذه العملية، وسياسات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية، وعواقب أعمال الثورات. ولكن في الواقع، يجعل هذا المشهد التقييم صعباً أيضاً؛ بسبب تداخل آثار سلسلة الأحداث المسماة بالربيع العربي أو الثورات العربية، التي بدأت في نهاية عام 2010، والتميز في عملية التغيير من دولة إلى أخرى، ونتائجها على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، والمشكلات المتداخلة، مثل دمية «ماتريوشكا»، كلها عوامل تجعل تقييم العملية برمتها أمراً صعباً.

في هذا المشهد الذي بدأت فيه العملية بوصفها ثورة شعبية في العديد من البلدان، وبخاصة في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن، زادت أعداد الجهات الفاعلة، وظهرت نتائج غير متوقعة، وحتمت هذه النتائج غير المتوقعة على الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية تحديث مواقفها. ومع ذلك، فإن السياسة الدولية تمرّ بفترة من عدم اليقين، وقد أصبح من الصعب تقديم تفسير في ضوء النظريات والمقاربات التقليدية. وبالمثل، ليس من السهل اتباع نهج واحد على مستويات مختلفة من التحليل بشأن القضايا الدولية - على أساس عالمي أو إقليمي أو وطني أو فاعل. بالرغم من أن المناهج المفاهيمية بدأت في اكتساب الوزن، إلا أن الدراسات الأكاديمية حول الربيع العربي تركّز بشكل أساسي على تحليل الأحداث الفردية.

من النقطة التي وصلنا إليها، ولاسيما أمثلة ليبيا وسوريا واليمن، تظهر أن الانتفاضات العربية تحوّلت إلى عملية أصبح فيها الفاعلون الدوليون مؤثّرين، ويحاولون تحويل العملية لمصالحهم من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية.

فقد اتخذت دول مثل الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وتركيا، وإيران مواقف أكثر فاعلية في هذه العملية، أما المؤسسات والمنظمات الدولية فقد سقطت في موقف سلبي ومعها قدرتها على التأثير في العملية.

يمكن ملاحظة هذا الوضع بوضوح في حالة المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، كان من المتوقع أن تشارك هذه المؤسسات بنشاط في عملية الانتفاضات العربية ونتائجها؛ لأسباب رئيسة وجيوستراتيجية. إن الأمم

المتحدة، التي أُسست على مبادئ أساسية، مثل «الحفاظ على السلام العالمي» و«حماية المدنيين» والتي يُتوقع أن تعمل وفقاً لهذه المبادئ، لم تتمكن من منع المذابح أو المآسي الإنسانية كما هو الحال في قضية اللاجئيين. ثمة وضع مماثل بالنسبة لجامعة الدول العربية. وبالرغم من أن هذا التجمّع الذي يهدف إلى حل مشكلات الدول العربية وزيادة التعاون بين الدول، بدأ في اتخاذ زمام المبادرة خصوصاً مع تصاعد الأزمة السورية في الفترة الأولى من الانتفاضات - لوحظ أن هذه المبادرة لم تسفر عن نتائج ملموسة، وفقدت الجامعة فعاليتها بمرور الوقت. وهذا ينطبق على الاتحاد الأوروبي.

تعتمد النزاعات التي تهّم الاتحاد الأوروبي وأعضائه بشكل وثيق على ما يمَسّ الحدود الأوروبية، والسلبات الاقتصادية التي تعانيها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب عملية الثورات، وأزمة اللاجئيين، والتمايز في النهج والسياسات بين الأعضاء فيما يتعلق بالعملية، والإخفاق في تشغيل آليات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن الممكن القول: إنه لم يستطع إيجاد حل لهذه القضايا الأساسية. ومع ذلك، هناك مؤسسات وآليات مختلفة داخل الاتحاد تتعامل بشكل مباشر مع هذه القضايا. بالإضافة إلى المجلس الأوروبي الذي يدير السياسة الخارجية، هناك أيضاً مبادرات، مثل سياسة الجوار الأوروبية، والشراكة الأوروبية المتوسطية، والاتحاد من أجل المتوسط. ومن المفارقات أن يظلّ الاتحاد الأوروبي سلبياً للغاية، بالرغم من مناقشة هذه الآليات داخل الاتحاد من وقت لآخر.

من الممكن شرح عملية الخمول لهذه المؤسسات، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، في إطار ثلاثة معايير أساسية مترابطة. الأول، بروز الدول في إطار التغيير في الديناميكيات الأساسية للسياسة العالمية؛ والثاني تمايز المصالح بين أعضاء المنظمات، والثالث تصاعد المنافسة الجيوسياسية/ الإستراتيجية والسياسات الموجهة نحو المصالح التي تلقي بظلالها على نهج المبادئ والإجراءات.

في هذه الدراسة، سيجري تقييم موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية في إطار المعايير الثلاثة المذكورة آنفاً. في هذا السياق، تتمحور الأسئلة التي يجب الإجابة عنها فيما يأتي: كيف كان رد فعل الاتحاد الأوروبي على المشكلات التي ظهرت في أثناء الثورات وعملية التغيير؟ هل كانت المبادئ أو المصالح أكثر مركزية في مركز ثقل رد الفعل هذا؟ كيف يمكن تقييم ردود الفعل هذه في إطار الهيكل المؤسسي ومبادئ المؤسسة؟ كيف ستؤثر المشكلات التي سببتها الثورات العربية (اللاجئون، الإرهاب، عدم الاستقرار... إلخ) في مستقبل الاتحاد؟ على الرغم من صعوبة تقديم إجابات واسعة النطاق عن هذه الأسئلة، فمن الممكن أن نرى كيف يختار الاتحاد الأوروبي بين مبادئه

الديمقراطية ومصالحه، من خلال النظر إلى بياناته الرسمية وموقفه السياسي، وكيف اتّبع سياسة انطوائية في مواجهة نشاط اللاجئين والمنظمات الإرهابية، وأصبح في نهاية المطاف سلبياً في السياسة العالمية.

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والاستجابة للربيع العربي

بينما يتزايد الاستخدام الفعال لقنوات الاتصال يوماً بعد يوم في عالم اليوم، فإننا نمر بفترة يجري فيها التخلي عن شكل العولمة القائم على هذا المفهوم في العلاقات الدولية. بعبارة أخرى، فإن مقارنة العولمة التي بدأت بعد عام 1990، وظهرت بثقلها على مدى عشرين عاماً كانت بعيدة كل البعد عن تفسير قضايا عالم اليوم. لا يمكن شرح القضايا التي نشأت على المستوى السياسي في العقد الماضي حول مفاهيم، مثل المصلحة المشتركة، والتعاون، والتحول الديمقراطي، والتعددية. يكفي أن ننظر إلى التطورات في العديد من مناطق العالم، وبخاصة في الشرق الأوسط لنرى أن الدول لا تظهر مثل هذا السلوك. وبهذا المعنى، فإن سياسات عملية التغيير الناشئة في الشرق الأوسط (في بلدان، مثل سوريا واليمن والعراق وليبيا) تظهر بوضوح هذا الوضع. بالنظر إلى هذه التطورات، وبخاصة الصورة التي ظهرت مع الثورات العربية، من الممكن القول إنه قد جرى التخلي عن التعددية، ولم تعد الأمم المتحدة سلبية فحسب، ولكن جميع المؤسسات الدولية أصبحت سلبية، وجرى استغلال هذه المؤسسات من قبل الدول الأعضاء. تكشف هذه الحجة عن نفسها أيضاً في الموقف من سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الربيع العربي، وهو موضوع هذه الدراسة.

اتّبع الاتحاد الأوروبي منذ التسعينيات، سياسة نشر قيمه من خلال إقامة علاقات مع دول ومناطق خارج الاتحاد، وسعى إلى تحويل هذه الدول بما يتماشى مع مصالحه الخاصة. وقد تشكلت سياسة الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط من خلال العلاقات الثنائية والآليات المنشأة مع المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف في المنطقة (مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي... إلخ). بالإضافة إلى ذلك، فقد نُفّدت هذه السياسة من خلال آليات، مثل سياسة الجوار، والشراكة الأورو-متوسطة، والاتحاد من أجل المتوسط، وبخاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹

وتعدّ سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي آلية ينفذها الاتحاد الأوروبي من أجل تحويل البلدان المستبعدة من مفاوضات العضوية في إطار دعم المساعي الديمقراطية في هذه البلدان. كانت هذه السياسة، التي جرى الإعلان عنها في عام 2004 من خلال وثيقة إستراتيجية، ترسم إطاراً لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع ستّ عشرة دولة في ذلك الوقت. وقد كانت دول عديدة من أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، وكذلك مصر وسوريا وليبيا،

حيث شوهدت مظاهرات واحتجاجات ضمن نطاق هذه السياسة. كانت الأهداف الرئيسة لهذه السياسة هي دعم الخطوات الديمقراطية في البلدان المستهدفة، وتسريع الإصلاحات الاقتصادية، وضمان الأمن والاستقرار.² ومع العلم أن هذه العلاقة لن تؤدي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي فإنها تحدّ من التأثير التحوّلي للاتحاد الأوروبي في هذه البلدان. مع بداية الثورات العربية، جرت مراجعة سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي، وجرى تحديد سياسة متوافقة مع الظروف الجديدة،³ حيث خلقت الوثيقة التي صدرت في عام 2011 بمشاركة مؤسسات مهمّة في الاتحاد الأوروبي، وفيما يتعلق بالتدابير التي ستُتخذ على المدى القصير والمتوسط والطويل توقعاً بأن الاتحاد الأوروبي لن يظلّ سلبياً للغاية تجاه الأحداث.⁴ ومع ذلك، فقد ظهر في وقت قصير أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع الاستجابة لهذه التوقّعات، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قام بتحديث سياسة الجوار من أجل الاستجابة بشكل أسرع وأكثر فعالية للتطورات، ولضمان انتشار الديمقراطية بوصفها أساساً للسياسة الخارجية، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق المستوى المطلوب من الكفاءة لأسباب مختلفة.⁵

قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي بتحديث سياسة الجوار الخاصة بها في عام 2013 بوثيقة «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك». تضمنت هذه الوثيقة توصيات تتعلق بالسياسات في خمسة مجالات رئيسة، هي: الديمقراطية وبناء المؤسسات، ودعم الإصلاحات الديمقراطية والدستورية وتقوية المجتمع المدني، والمشكلات التي قد تنشأ عن تنقل الناس عبر الحدود، والقضاء على الاضطرابات التي أحدثتها موجات التمرد بأدوات اقتصادية، وإدخال برامج تجارية جديدة تتماشى مع التحول. بالرغم من أن هذا النهج يبدو أكثر شمولاً مما كان عليه قبل عام 2011، إلا أنه ظلّ بعيداً عن تقديم إجابة عن العديد من القضايا، مثل اللاجئين، والإرهاب، وأمن الحدود، وانتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها الأنظمة.⁶

كان أحد التفسيرات لسبب عدم فعالية الاتحاد الأوروبي تجاه الثورات أنه كان غير مستعد لهذه العملية. في واقع الأمر، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي نفّذ تصوّراً لانتقال تدريجي إلى الديمقراطية في إطار سياسة الجوار الخاصة به، لم يكن مستعداً للثورات العربية، التي كانت ذات طابع ثوري، وتطلبت عملية انتقال سريعة. يفسر هذا النهج جزئياً عدم قدرة الاتحاد، الذي امتلك هيكلاً مرهقاً يفتقر إلى القدرة على اتخاذ قرارات سريعة، لإعطاء الاستجابة اللازمة للأحداث.⁷

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يواجه فيها الاتحاد الأوروبي مثل هذه الحوادث، فقد كانت التطورات التي حدثت في دول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد ذلك، الأحداث التي وقعت في إطار الثورات الشعبية في جورجيا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، وفي أوكرانيا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، مماثلة لعملية الثورات العربية.⁸ علاوة على ذلك، من المسلم به أن الاتحاد الأوروبي أدى دورًا مهمًا في ظهور الثورات الملونة وفي توجيه العملية. لم يكن الاتحاد الأوروبي وحده الفاعل في هذه العملية، ولكن على الرغم من أن المطالب الديمقراطية لشعوب العديد من البلدان هي المحرك لعملية التغيير، فلا يمكن تجاهل «تعزيز الديمقراطية» في الاتحاد الأوروبي بوصفه عاملاً خارجياً. ومع ذلك، مقارنة بالدور الذي أداه في عملية الثورات الملونة، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مختلفاً تماماً تجاه الثورات العربية.⁹

في عامي 2011 و 2012، عندما بدأت أعمال الثورات، دعم الاتحاد الأوروبي العملية التي تطورت إلى نقطة ديمقراطية، على الرغم من أنه لم يستطع اتخاذ موقف لتوجيه العملية. وفي بيان نُشر في فبراير 2013، كانت هذه المرة الأولى التي تُجرى فيها انتخابات ديمقراطية في العديد من دول الشرق الأوسط. حيث جرى تأكيد تعزيز حرية التعبير والتجمع، ونظّم قادة الاتحاد الأوروبي زيارات إلى المنطقة لإظهار تصميمهم السياسي. بالإضافة إلى ذلك، جرى الإعلان في بيان عن الاهتمام بالانتخابات، وتعزيز المجتمع المدني للدعم السياسي لهذه العملية، وافتتح الاتحاد مكتباً في ليبيا، ونُفذت برامج قروض جديدة للمنح لاستعادة الوضع الاقتصادي المتدهور. ومرة أخرى، جرى في هذا البيان ذكر المنح والقروض والمساعدات المقدمّة لكل دولة، وذكر أنه جرت متابعة عملية التحول في العديد من البلدان، مثل مصر وسوريا والبحرين والمغرب والأردن.¹⁰

في الوقت نفسه، جرى تقييم الأموال المقدمّة للاجئين والضغوط على الأنظمة في هذا الإطار. لكنّ الاتحاد الأوروبي، الذي لم يستطع الاستجابة بقوة لقضية اللاجئين وموجة الإرهاب التي سببتها الأزمة السورية، بدأ بالانسحاب من جهة، ومن جهة أخرى بدأ في دعم الأنظمة الاستبدادية من جديد.

شهد هذا الوضع تغييراً كبيراً مع الانقلاب العسكري في مصر في 3 يوليو 2013 حيث أصبح الموقف المتغير للاتحاد الأوروبي أكثر وضوحاً مع ردّ الفعل الضعيف الذي قدّمه تجاه الانقلاب، وبعد فترة وجيزة قام بإضفاء الشرعية على الانقلابيين. في 14 يوليو 2013، امتنعت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية كاثرينا أشتون عن استخدام كلمة انقلاب، ودعت الحكومة إلى الالتزام بالقواعد الديمقراطية والدستور.¹¹ كما زارت



أشتون مصر في أبريل 2014 والتقت بالسيسي. وقد فسّر هذا الموقف على أنه عملية إضفاء للشرعية على انقلاب السيسي. كما حضرت الممثلة السامية فيدريكا موغيريني المؤتمر الاقتصادي الذي عُقد في مصر في مارس 2015،¹² وبينما شددت موغيريني على العلاقات الثنائية مع مصر، فقد التزمت الصمت تجاه الانقلاب، وقتل النظام لمئات الأشخاص، واعتقال الآلاف، وانتهاك الحقوق.¹³

استمرت هذه الزيارات بشكل متبادل بين السيسي وممثلين كبار آخرين من الاتحاد الأوروبي، واقترب التعاون المتزايد بين الاتحاد الأوروبي ومصر في كل زيارة من المستوى المؤسسي منذ أواخر عام 2015 وما بعده. لم يظل موقف الاتحاد الأوروبي هذا استثنائياً، بل استمرّ على أنه نسخة محدثة من العلاقة الموجهة نحو المصلحة مع الأنظمة الاستبدادية.¹⁴ أظهر هذا الموقف من الاتحاد الأوروبي، الذي يشدد في الظاهر على الديمقراطية وحقوق الإنسان في علاقاته مع دول العالم الثالث - بوضوح أنه يفضل مصالحه عندما تكون هناك حاجة للمفاضلة بين مصالحه وقيمه.¹⁵ ومع ذلك، كان يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتخذ مبادرة جادة لتعميق الديمقراطية في تونس ومصر، عندما

جرى تحقيق التحول الديمقراطي، حيث لم تتعمق الأزمة فيها مثل سوريا وليبيا، ومع ذلك، كان الاتحاد الأوروبي غير فعّال تماماً، حتى في دعم التغيير في هذه البلدان.¹⁶

تأثير الربيع العربي في الاتحاد الأوروبي: التحديات والمشكلات

كان الاتحاد الأوروبي يهدف إلى ضمان أمنه، عبر تقديم الدعم للعمليات الديمقراطية، من خلال خلق طوق من الدول ذات الحكم الرشيد (ring of well-governed states) في محيطه. لكنه عجز عن الحيلولة دون تطويق محيطه بطوق من النار (ring of fire)، لأنه أخفق في توجيه مسار الثورات العربية في إطار مبادئه.¹⁷ فالإتحاد الأوروبي الذي بدأ في عدّ التحصن من الأخطار المستجدة هدفاً رئيساً له لم يكتف بالسقوط لموضع «القوة غير المبالية»¹⁸ حيث، في الوقت ذاته، اتضح مدى قصر نظر رؤيته الإستراتيجية، ومحدودية دوره البناء.

وتزامناً مع تفاقم الأزمة السورية، وشروعها في إنتاج مشكلات أمنية خطيرة، طرأ تغيير خطير في نهج الاتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي. ويمكن عدّ الانقلاب العسكري في مصر نقطة تحوّل بهذا المعنى، كما هو موضّح في الأعلى. حيث، بدءاً من عام 2011، قدّم الاتحاد الأوروبي الدعم للشعوب، التي مثلت اللاعب الرئيس في عملية التحول الديمقراطي، ومؤسسات المجتمع المدني، والشباب، والمرأة، لكنه ما لبث أن شرع في التعاون مع الأنظمة السلطوية مجدداً، من أجل تجنّب الأخطار الناشئة. ويُعدّ النهج الذي تبناه الاتحاد تجاه المنظمات الإرهابية، وقضية اللاجئين، واتباع الدول الأعضاء في الإتحاد سياسة مستقلة عنه - مؤشرات في غاية الأهمية في هذا السياق. عند تحليل تلك العناوين، على وجه الإيجاز، سيلاحظ أنّ الإتحاد الأوروبي فقد نفوذه، وانطوى على ذاته، وخسر تأثيره في عملية التغيير والتحول الديموقراطي.

أمن الإتحاد الأوروبي وموجة الإرهاب

بالنظر إلى خطاب الإتحاد الأوروبي ووثائقه الرسمية، نلاحظ أن عملية تأسيس الأمن تسير جنباً إلى جنب مع عملية تأسيس الديمقراطية. وفي هذا الإطار، ظهرت قضية صناعة السياسة الخارجية والأمن المشتركين، في قمة ماستريخت عام 1991، في ظلّ رياح من التفاؤل هبّت بنهاية الحرب الباردة. فقد كان ذكر الأمن الأوروبي جنباً إلى جنب مع حماية القيم المشتركة في معاهدة ماستريخت يعني أن سياسة أوروبا الأمنية والدفاعية تتكامل مع الهوية الأوروبية.¹⁹ بتعبير آخر، شكلت الديمقراطية البعد الجوهري لسياسة أوروبا الأمنية والدفاعية، فقد كان طريق تأسيس الدول الأعضاء بالإتحاد للأمن يمرّ من امتلاك هوية ديمقراطية.²⁰ كانت هذه المقاربة الهويةية/ المعيارية المتصلة بالأمن تستند

إلى هدف تشكيل هوية مشتركة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الذي توسّع سريعاً عقب 1990 مبنياً على الديمقراطية، وهدف تأسيس نطاق أمني حول أوروبا.

طوال التسعينيات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بالتدخل بصورة فعالة في المشكلات الأمنية التي تصاعدت في محيط أوروبا، في البلقان، وشرق أوروبا، وهذا الأمر خلّص الاتحاد الأوروبي وأعضائه من عبء ثقيل، ليجتاز الاتحاد هذه المرحلة من دون مواجهة تحدٍّ مهمّ. على الجانب الآخر، مثّل عدم إلقاء الولايات المتحدة بثقلها، بمستوى يسمح بتحديد مسار الثورات العربية، إضافة إلى تحوُّر الثورات إلى نزاعات غير تقليدية، وتأثير التنظيمات الإرهابية بالسلب في أوروبا، وموجة اللاجئيين غير النظاميين - مجالاً لاختبار مقاربة الاتحاد الأوروبي الأمنية. بالنهاية، من الصعب الادعاء بأن الاتحاد الأوروبي اتبع سياسة فعالة واستباقية لمواجهة هذا الاختبار.

تحوّلت الثورات العربية إلى حروب أهلية، بينما كان من المتوقع أن تسهم في إقامة بنى ديمقراطية ومستقرة، عبر عملية انتقالية سريعة، وهو ما أدى إلى تحولها إلى ساحة اكتسبت فيها التنظيمات الإرهابية فعالية. فلم يقتصر الأمر على ظهور التنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة فحسب، بل ظهرت تنظيمات إرهابية أكثر تطرفاً، مثل داعش التي تحوّلت إلى مصدر تهديد للعديد من البلدان.

وفي ضوء هذا، يمكن تقييم التحدي الذي ولّدته موجة الإرهاب هذه من خلال أربعة أبعاد مرتبطة ببعضها:

- البعد الأول: هجمات تلك التنظيمات الإرهابية وأنشطتها في الدول الأوروبية.
- البعد الثاني: انضمام دول أوروبا إلى عملية مكافحة تلك التنظيمات الإرهابية.
- البعد الثالث: النتائج التي نجمت عن الاتكاء على تنظيمي «بي-كا-كا» و«بي-يا-دا» في الحرب على داعش.
- البعد الرابع: الخطر المحتمل الذي ظهر عقب انهيار داعش، ويتمثّل في المقاتلين الأوروبيين الذين انضموا لهذا التنظيم.

فتح قصور الإجراءات المتخذة لمواجهة توسّع داعش السريع في سوريا والعراق - الباب على مصراعيه أمام شنّ هذا التنظيم أكثر من ثلاثين هجوماً إرهابياً في العديد من دول أوروبا.²¹ وقد تصدرت فرنسا وبلجيكا وألمانيا وانكلترا والنمسا قائمة الدول الأكثر تعرضاً للهجمات. حيث لقي 12 شخصاً مصرعهم، في الهجوم على مجلة شارلي إيبدو الفرنسية الساخرة، في السابع من يناير عام 2015،²² وقتل 128 شخصاً، في الهجوم الذي وقع في باريس، في الثالث عشر من نوفمبر من العام نفسه،²³ و34 شخصاً في الهجوم

الذي وقع في بروكسل في الثاني والعشرين من عام 2016،²⁴ و84 شخصًا في مدينة نيس الفرنسية في الرابع عشر من يوليو من العام ذاته،²⁵ كما لقي 9 أشخاص -على الأقل- مصرعهم في الهجوم الذي وقع في ألمانيا في الثاني والعشرين من يوليو 2016،²⁶ وأمام هذه الاعتداءات أضحى جليًا أن الاتحاد الأوروبي لديه بنية أمنية أبعد ما تكون عن ضمان الأمن الأوروبي، وأن استجاباته للظروف التي تمخضت عنها الانتفاضات العربية كانت قاصرة. فوق ذلك، عوضًا عن اختيار المكافحة الفعالة والمتكاملة لمصدر هذه الهجمات، شرع الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه، تدريجيًا، في جعل الدين الإسلامي هو الإشكالية.²⁷

أما عن البعد الثاني للأمن الأوروبي المرتبط بالثورات العربية، فيتمثل في مكافحة الإرهاب. في أعقاب هجمات باريس، أرسلت فرنسا سفينة شارل دي غول الحربية إلى شرق المتوسط، في نطاق الحرب على الإرهاب، كما أطلقت مبادرة من أجل حشد أعضاء الاتحاد الأوروبي لهذا الهدف.²⁸ علاوة على ذلك؛ صرحت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أن الاتحاد يقدم دعمًا غير عسكري للتحالف ضد داعش، وأنه سيُدفع بالمزيد من البرامج لمكافحة التطرف، دونما استخدام للوسائل العسكرية.²⁹ وتكشف مواصلة داعش شنّ هجمات واسعة النطاق في أوروبا، بالرغم من كل هذه التدابير، حدود مقارنة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ويتمثل البعد الثالث في الدعم الذي وفره الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه لتنظيم «يا-بي-جي» الإرهابي، الذي أضحى جزءًا من التحالف الدولي لمكافحة داعش. حيث قدمت الدول الأوروبية الدعم لتنظيم «يا-بي-جي» الذي استخدمه التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه قوة برية لمكافحة داعش على الأرض في سوريا. ونتيجة لذلك، أصبح توتر العلاقات مع تركيا لا مناص منه، بسبب العلاقة العضوية لهذا التنظيم بتنظيم «بي-كا-كا»، وغضّ الدول الأوروبية الطرف عن تنامي بنية «بي-كا-كا» في أوروبا. ولهذا، تضررت علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي من جرّاء الخطاب الإعلامي الأوروبي، وسياسات مسؤولي الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه التي تستند إلى العقوبات في أثناء العمليات التي نُفذت ضد هذا التنظيم الذي أصبح يمثل مشكلة أمنية بالنسبة لتركيا. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحدّ، حيث جعلت هذه المواقف أوروبا أكثر هشاشة في مواجهة الإرهاب، في الوقت ذاته.

وأخيرًا، بدراسة المشكلات الأمنية التي خلقها الإرهابيون الأوروبيون الذي انضموا لداعش، يتضح مدى قصور الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه أمام هذه المشكلة، وركونه إلى تنظيم «بي-يا-دي»³⁰. وفقًا لتقرير معهد إيغمون؛ عبّر ما مجموعه 5300 شخصًا،



معظمهم مواطنون أوروبيون- من أوروبا إلى سوريا والعراق، من أجل الانضمام إلى داعش،³¹ وهذا يكشف سهولة تعبئة هؤلاء الإرهابيين واجتيازهم الحدود.

وفي هذا الصدد، عدت الحكومات الأوروبية خروج هؤلاء الأشخاص الذين نضجت أفكارهم المتطرفة بدرجة كبيرة في بلدانهم الأوروبية، وأصبحوا بمثابة تهديد خطير للأمن الداخلي، وكأنه «تصدير التهديد الأمني إلى الخارج»³². والأمر اللافت للنظر هنا هو حقيقة أن المسؤولين السياسيين ورجال المخابرات الأوروبيين قد غضوا الطرف، عمدًا، عن ابتعاد هؤلاء المقاتلين عن أوروبا. ويقف هؤلاء المقاتلون، الذين بقوا على قيد الحياة عقب تعرض داعش للهزيمة، اليوم، مشكلة جديدة. ولما كانت جهود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المتنوعة في الوصول إلى حل ملموس قد أخفقت، أضحت أوروبا أكثر اعتمادية على تنظيم «بي-يا-دي» الذي يحتجز هؤلاء المقاتلين. ويُعدّ ابتزاز تنظيم «بي-يا-دي» لدول أوروبا، من حين إلى آخر، من خلال التهديد بإطلاق سراح هؤلاء الإرهابيين، مؤشرًا مهمًا في هذا السياق.

بالنظر في إطار هذه الثوابت الأربعة يتضح لنا أن سياسات الاتحاد الأوروبي والدول

الأعضاء فيه ظلّت قاصرة في مواجهة المشكلات الأمنية النابعة من الثورات العربية. وبقيت مؤسسات الاتحاد الأوروبي بعيدة كل البعد عن تقديم مقترحات سياسات فعّالة إلى الدول الأعضاء، وظلّت غير جديرة في تعاطيها مع موضوع تحديث السياسات الموجودة. وقد دفع هذا الموقف الدول الأوروبية أن تتصرف كلّ منها على حدة، وهذا يعني الابتعاد عن التحرك المشترك.

موجة اللاجئين ومقاربة الاتحاد الأوروبي التي تغلب المصلحة

كانت قضية اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين أكثر مناسبات المشكلات الناتجة عن الثورات العربية التي خيّب فيها الاتحاد الأوروبي الآمال المعلقة عليه، وتعرّض فيها لانتقادات حادة. الاتحاد الأوروبي الذي عجز عن إثبات الفعالية المنتظرة منه، في الموضوعات التي تتطلب استخداماً للقوة الخشنة، مثل تغيير النظام، والأمن، ومكافحة الإرهاب، كان يُنتظر منه أن يؤدي دوراً رياديّاً في قضية اللاجئين، باستخدام قوته الناعمة، وقدراته الاقتصادية. غير أنّ الاتحاد الأوروبي اتّبع سياسة تجنّب التكاليف الناجمة عن مسألة اللاجئين، ضارباً بقيمه عرض الحائط. كما ظلّت الميزانية المُخصّصة من أجل هذه المشكلة ضعيفة، ولم يتم استخدامها بصورة فعّالة.

كان تحوّل الأزمة السورية إلى دوامة من الصراع طويل الأمد مصدرَ أزمة اللاجئين. فقد أصبح ما يزيد على عشرة ملايين سوري تقريباً في وضع اللجوء داخل البلاد وخارجها. وأصبح اللاجئون السوريون على رأس أولويات جدول أعمال الرأي العام للدول المجاورة لسوريا، تزامناً مع تدفقهم إلى حدود تلك البلدان، بدءاً من عام 2011 الذي اشتعلت فيه الأزمة السورية. وقد برزت تركيا والأردن ولبنان والعراق في هذا الشأن. أما عن انشغال جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بالقضية بصورة جادة، فقد بدأ مع شروع اللاجئين في التحرك على مستوى جماهيري نحو أوروبا. وبدءاً من عام 2015، بدأ الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه في اتّخاذ تدابير، وإجراءات جديدة على المستوى المؤسسي.

وقد مثل مصرع ما يزيد على 800 شخص، نتيجة غرق سفينة كانت تحمل مهاجرين قرابة السواحل الإيطالية في أبريل من عام 2015 نقطة تحوّل في مسار السياسة الأوروبية تجاه قضية اللاجئين. حيث اجتمع وزراء الخارجية والداخلية في الاتحاد الأوروبي، عقب هذا الحادث، وأعلنوا عن خطة عمل مكونة من 10 مواد. تضمنت هذه المواد تدابير وقائية مثل مراقبة الحدود، وزيادة التعاون بين الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex) والوكالة الأوروبية للتعاون في تطبيق القانون (Europol)، وتدمير المركبات التي يستخدمها اللاجئون، ومراقبة المجاري الملاحية، وأخذ بصمات الأصابع.³³

مضت النقاشات المستمرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته على شكل جهود لإنتاج حلول لموضوعات عملية، مثل اتخاذ المزيد من الإجراءات بخصوص اللاجئين،³⁴ وإعادة توزيعهم بصورة متوازنة على الدول الأعضاء.³⁵ ولكن هذه الإجراءات والحلول طوّرت بهدف الحيلولة دون اجتياز المزيد من اللاجئين للحدود الأوروبية، واستقبال اللاجئين على نحو منضبط. وقد كانت اتفاقية إعادة اللاجئين الجدد التي أبرمت مع تركيا في مارس من عام 2016 أحد أهم الخطوات التي اتُّخذت لهذا الهدف. وكانت المواد المتعلقة بإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى تركيا أبرز مواد هذه الاتفاقية، في مقابل استقبال أوروبا مهاجرين نظاميين، وتخصيص ميزانية يبلغ حجمها 6 مليارات يورو لتركيا للإفناق على اللاجئين، وإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة الدخول إلى أوروبا.³⁶ على أن هذه الاتفاقية أخفقت في إيجاد حل دائم لقضية اللاجئين. وقع العديد من الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول تطبيق مواد هذه الاتفاقية. إذ لم تُحرر تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك، كما أن الميزانية الموعودة لم تُقدّم إلى تركيا في موعدها. وقد جرى تعليق هذه الاتفاقية في شهر يوليو من عام 2019، ولكن أُعيدت لاحقًا.

تفاقم الأزمة السورية، ومواجهة تركيا لمشكلات أمنية واقتصادية نابعة من الأزمة السورية، وفرض دول الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها- هذه الأمور أفقدت هذه الاتفاقية معناها. لهذا كان تعرّض موكب عسكري تركي في إدلب لهجوم كبير، في الثامن والعشرين من فبراير من عام 2020، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، بالنسبة لتركيا. إذ كبّدت تركيا سوريا عقب هذه الحادثة خسائر فادحة، فيما فتحت حدودها مع أوروبا، مسهّلة بذلك عبور اللاجئين السوريين لها.

نتيجة لذلك، لم تقدّم الاتفاقيات التي أبرمت، حلًا لقضية اللاجئين. وبحلول عام 2020 كانت تركيا تستضيف أكثر من أربعة ملايين لاجئ على أراضيها، فيما كان هناك أكثر من مليوني لاجئ مقيم في بلدان أوروبية، يعيش ما يقرب نصفهم في ألمانيا. بتعبير آخر، تواصل تركيا استضافة أربعة أضعاف ما تستضيفه ألمانيا، وضعف ما تستضيفه أوروبا بأكملها من لاجئين.

تخطت قضية اللاجئين مسألة الأرقام والأعباء الاقتصادية، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وواصلت التأثير بعمق في السياسة الأوروبية. فمع اجتماع المشكلات الأمنية على موجات اللجوء، بدأت التيارات والأحزاب اليمينية المتطرفة في اكتساب فعالية في عدة بلدان أوروبية. الأمر الذي مهّد السبيل أمام قيام أحزاب التيار الرئيس في السياسة الأوروبية بتشديد خطاباتها لتنافس الخطاب اليميني، وتحوّل اليمين المتطرف إلى ظاهرة طبيعية. هذه الحالة

تعني أن القيم والآليات التي سعت أوروبا لتأسيسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد تآكلت. حيث ابتعد الاتحاد الأوروبي، شيئاً فشيئاً، عن طموح أن يكون قوة تغييرية، على أساس من قيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الإنسانية والمساواة. وعندما اجتمع انزلاق السياسة العالمية إلى محور أكثر خشونة وتركيزاً على المصلحة، على المسار المشار إليه بالأعلى، أصبح ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتقبل حقيقة أنه فقد مصداقيته، فضلاً عن تأثيره التغييرى الذي يركز على القيم.

الخلاف بين الدول الأعضاء

كان إخفاق الاتحاد الأوروبي في تحديد سياسة خارجية وإستراتيجية أمنية مشتركة هو أهم نقاط ضعفه منذ تأسيسه. وفي هذا السياق، تكشف الأخطار الجيوسياسية التي برزت تزامناً مع الثورات العربية، وموقف الاتحاد بشأن قضيتي الإرهاب واللاجئين أنه أبعد ما يكون عن تطوير سياسة مشتركة.

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سلكا نهجاً نشطاً في أواخر عام 2010 الذي اشتعلت فيه الثورات العربية، وبدلاً جهوداً لتوجيه مسار الأحداث، إلا أنه مع الوقت، اتضح أن هذه الجهود غير كافية. حيث يمكن القول: إن العديد من أعضاء الاتحاد تبنا نهجاً مضاداً للأنظمة السلطوية إزاء قضية التغيير في الوطن العربي. كما يمكن القول: إن الدول التي تُعدّ الدول الرائدة في الاتحاد الأوروبي، ولديها علاقات مكثفة مع بلدان الشرق الأوسط مثل فرنسا وألمانيا وانكلترا وإيطاليا تشاركوا وجهات النظر فيما بينهم في هذا الشأن. فتبنت هذه الدول نهجاً مضاداً للنظام في تونس ومصر وليبيا وسوريا والعديد من الدول، كما دعموا العملية العسكرية التي شنت على نظام العقيد القذافي في ليبيا. ولكن أمام الأخطار والأعباء التي نشأت بسبب تفاقم الاشتباكات وامتدادها في تلك البلدان، اتجهت كل دولة للتحرك وفقاً لأولوياتها الخاصة.

ونتيجة لذلك، على الرغم من تنديد كل الدول تقريباً، على المستوى الخطابي، بالأنظمة السلطوية التي استرجعت قوتها مجدداً، إلا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قامت بتحديث علاقاتها مع تلك الأنظمة، وفقاً للظروف الجديدة. على سبيل المثال، ما يزال الاتحاد الأوروبي يرى نظام الأسد إشكالية، ولكنه لا يسلك النهج نفسه ضد السيسي.

لذا، فإن موقف الاتحاد الأوروبي المستند إلى اشتراط ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان على الدول التي يرغب في تطور العلاقات معها- تطوّر تدريجياً ليرسخ على مركزية المصالح البراغماتية.³⁷ حيث فضّلت دول عديدة على رأسها فرنسا تطوير



علاقتها مع السيسي من خلال صناعة السلاح والقطاعات الأخرى.³⁸ وقد رُصدَ التباين في العلاقات مع هذه الأنظمة في القضايا التي برزت لاحقًا.

سلبية الاتحاد الأوروبي بخصوص مسألة توجيه مسار الثورات العربية، ولاحقًا تقليل الأخطار والتكاليف التي نجمت عنها إلى الحد الأدنى - فتحا الباب على مصراعيه أمام توجه الدول الأعضاء بالاتحاد إلى تطبيق سياساتها الخاصة، بصورة مستقلة عن الاتحاد. حيث عجز الاتحاد الأوروبي عن رسم سياسة موحدة؛ خصوصًا في قضيتي الهجمات الإرهابية واللاجئين، فاضطرت الدول الأعضاء للأخذ بزمام المبادرة بنفسها. وقد كشف هذا الوضع عن نفسه، في العلاقات مع تركيا، في قضية اللاجئين. حيث تباينت سياسات كل دولة في الاتحاد على حدة؛ بسبب اختلاف القضايا والبلدان التي تهتم بها كل دولة. على سبيل المثال، تهتم إيطاليا بليبيا، وفرنسا بسوريا وليبيا، وفي الفترة الأخيرة بمصر، وتهتم ألمانيا بقضية اللاجئين، وبمصر بسبب علاقاتها الاقتصادية معها، وتهتم دول وسط وشرق أوروبا بقضية اللاجئين. إلا أنه لا الاتحاد ولا الدول الأعضاء فيه نجحا في صياغة سياسة موحدة بخصوص قضية اللاجئين التي تُعدّ المسألة المشتركة التي تخصّ أوروبا بأكملها.

خاتمة

عندما اشتعلت الثورات العربية، كان الاتحاد الأوروبي أحد اللاعبين المتوقع منهم أداء دور مهم في سياق التغيير السياسي في الشرق الأوسط. كان هناك سببان وجهان لهذا التوقع:

الأول: انتقال العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من ناحية والمنطقة من ناحية أخرى - إلى عهد جديد.

الثاني: الدور الذي يُتوقع أن يؤديه الاتحاد، في إطار مهمته لدعم التحول الديمقراطي. فعندما انفجرت الثورات العربية أحييت خطوات مثل ردود الفعل المضادة للأنظمة السلطوية التي أبداها الاتحاد الأوروبي، وتحديث مبادئ سياسة الجوار، والاعتراف بالحكومات المؤقتة التي تم تشكيلها في كل من سوريا وليبيا - الآمال في أن يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً ريادياً على المستوى الإستراتيجي والقيمي.

لكن بنية الاتحاد الأوروبي ثقيلة الحركة، ودوافعه لتجنب الأخطار الناشئة، في مقابل ضرورة الإتمام السريع للتحول في البلدان التي وقعت فيها الثورات - أظهرت عدم واقعية هذه الآمال. كما يمكن أن نستشف من القضايا الملموسة التي ركزت عليها هذه الدراسة - أن موقف الاتحاد الأوروبي تحوّل إلى السلبية، شيئاً فشيئاً، كما تعمق الخلاف بين أعضائه. بهذا المعنى، عند تقييم مرحلة عشر السنوات الماضية من حيث نهج الاتحاد الأوروبي إزاء الثورات العربية برزت النتائج الآتية:

عندما تصاعدت الثورات تبني الاتحاد الأوروبي نهجاً داعماً للتحول الديمقراطي، وسعى إلى تطوير أدواته السياسية في عدة موضوعات، على رأسها سياسة الجوار. إلا أنه أخفق في مواكبة سرعة التحول، وعجز عن الدفع بالقدرات والأدوات اللازمة لتحديد مجرى الأحداث.

أضحى جلياً أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك الأدوات القادرة على استخدام القوة الخشنة، في مواجهة المشكلات الأمنية الناجمة عن تفاقم الأزمة، وامتداد مسارات النزاع والهجمات الإرهابية، واتضح مدى هشاشة دول الاتحاد أمام موجة الإرهاب.

علاوة على ذلك، مهد وقوع مأس إنسانية، بسبب انحراف الاتحاد الأوروبي عن طريق التمسك بقيمه المعيارية، حتى في قضية اللاجئين التي تعدّ مسألة إنسانية، وإخفاقه في تطوير سياسة مشتركة - السبيل أمام فقدان الاتحاد الأوروبي مصداقيته في قضيتي الديمقراطية والقيم الإنسانية.

عجز الاتحاد عن تطوير سياسة مشتركة أذى إلى تحوّل اختلاف وجهات النظر بين

الدول الأعضاء إلى تباين في سياساتها، وقد كشف هذا الوضع عن حدود سياسة التكامل التي أقيم الاتحاد الأوروبي على أساسها.

ختامًا ظلّ الاتحاد سلبياً في عهدٍ برزت فيه عناصر القوة الخشنة في السياسة العالمية، وبدأ بفقدان نفوذه. إنّ الاتحاد الأوروبيّ تأثر سلباً بالثورات العربية، بدلاً من توسيع مجال نفوذه، عبر توجيه مجرى تلك الثورات، وأداء مهمّته المتمثلة في دعم التحوّل الديمقراطي، تزامناً مع هذه المرحلة. كما عجز الاتحاد عن مواجهة المشكلات المستجدة، وتهاوى بعيداً عن تطبيق القيم والسياسات التي طالما دافع عنها.

الهوامش والمراجع:

1. Garry Miller, "An Integrated Communities Approach", G. Nonneman (ed.) The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach, (London: Federal Trust for Education and Research, 1992)
2. European Commission, European Neighbourhood Policy, https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/international-affairs/european-neighbourhood-policy_en
3. "Communication From The Commission To The European Parliament, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions", <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52011DC0292>
4. "European Neighbourhood Policy (ENP)", https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en 20.01.2016 Strateji belgesi için; https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/2004_communication_from_the_commission_-_european_neighbourhood_policy_-_strategy_paper.pdf
5. Silvia Colombo, Nathalie Tocci, "The EU Response to the Arab Uprising: Old Wine in New Bottles?", Ed., Riccardo Alcaro and Miguel Haubrich-Seco Re-Thinking Western Policies In Light Of The Arab Uprisings, IAI Research Papers, 2012, s.9091-
6. Zuhale Başak Kızılkın, "Arap Baharı Sonrası Avrupa Birliği'nin 'Yeni' Komşuluk Politikası", Mukaddime, 92018 ,2/, s.9293-
7. Aylin Ünver Noi, Avrupa Birliğinin Suriye Stratejisi ve Suriye Krizinin AB-Türkiye İlişkilerine Etkisi, Küresel ve Bölgesel Güçlerin Suriye Stratejileri, SETA, 2015, sh. 106
8. Joshua A. Tucker, 'Enough! Electoral Fraud, Collective Action Problems, and Post-Communist Colored Revolutions'. Perspectives on Politics 5, no. 3 (2007): 535-551.
9. Susan Stewart, "Democracy promotion before and after the 'colour revolutions'", Democratization, 16:4, 6452009 ,660-, s. 646647-.

10. “AB’nin “Arap Baharı”na yanıtı: İki Yıldan sonra Durum”, <https://www.avrupa.info.tr/tr/ceas-news/abnin-arap-baharina-yaniti-iki-yildan-sonra-durum-6246>
11. Declaration by the High Representative Catherine Ashton, on behalf of the European Union, on the situation of Egypt, 1230613/1/ REV 1, Brussels, 14 July 2013.
12. Alastair Sloan, “Is the EU legitimising Sisi’s coup?”, <https://www.aljazeera.com/opinions/201420/4//is-the-cu-legitimising-sisis-coup>
13. “Egypt: Year of Abuses Under al-Sisi”, <https://www.hrw.org/news/201508/06//egypt-year-abuses-under-al-sisi>
14. Christian Achraier, “EU-Egypt Rapprochement Post-2013: A Play in Five Acts”, *European Foreign Affairs Review* 24(4):491512-.
15. Felipe Gómez Isa, “EU Promotion Of Deep Democracy in Egypt After The Arab Spring: A Missed Opportunity?”, *Revista Electrónica de Estudios Internacionales*, 2017, s.19
16. Volker Perthes, “Europe and the Arab Spring”, *Survival*, Vol.5377-76 ,2011 ,6/
17. Aylin Ünver Noi, *Avrupa Birliğinin Suriye Stratejisi ve Suriye Krizinin AB-Türkiye İlişkilerine Etkisi*,
18. Federica Bicchì, “Europe and the Arab Uprisings: The Irrelevant Power?”, *The New Middle East. Protest and Revolution in the Arab World*. F. Gerges. (New York: Cambridge University Press, 2014)
19. لوند يغيث تبة، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاجتماعية والتعليمية الدولية، Levent Yiğittepe, *Avrupa Birliği’nin Güvenlik Politikaları, Uluslararası Sosyal ve Eğitim Bilimleri Dergisi*, 2017, Vol. 4, No. 7, s.15.
20. حسرت تشوماق، المفاهيم الأمنية الجديدة في أوروبا، منشورات تاسام، 2005، ص 48. Hasret Çomak, *Avrupa’da Yeni Güvenlik Anlayışları*, TASAM Yay. 2005, s.48.
21. Terror in Europe”, <https://www.eurotopics.net/en/163152/terror-in-europe>” بي بي سي تركي: الهجوم على مجلة ساخرة في فرنسا: 12 قتيلًا. “Fransa’da mizah dergisine saldırı: 12 ölü”, https://www.bbc.com/turkce/haberler/2015/01/150107_hebdo_saldiri
22. “Paris attacks kill more than 120 people – as it happened”, <https://www.theguardian.com/world/live/2015/nov/13/shootings-reported-in-eastern-paris-live>
23. “Gunman in Munich Kills 9, Then Himself, the Police Say”, <https://www.nytimes.com/201623/07//world/europe/munich-mall.html>
24. “Terror attacks in Brussels leave at least 30 dead”, <https://www.thelocal.fr/20160322/breaking-brussels-airport-rocked-by-explosions>

- “At least 84 dead after truck hits crowd in Nice”, .25
<https://www.politico.eu/article/dozens-killed-as-truck-drives-into-bastille-day-crowd-in-nice-reports/>
- “Gunman in Munich Kills 9, Then Himself, the Police Say”, .26
<https://www.nytimes.com/2016/23/07/world/europe/munich-mall.html>
- Adam Nossiter and Katrin Bennhold, The Politics of Terrorism in a .27
Combustible Europe, <https://www.nytimes.com/2020/09/11/world/europe/france-austria-terrorist-attacks-marcon-kurz.html>
- Simond de Galbert, “After the Paris Attacks, a European Anti-ISIS .28
Coalition Comes Together”, <https://www.csis.org/analysis/after-paris-attacks-european-anti-isis-coalition-comes-together>
- 13 “The European Union”, <https://theglobalcoalition.org/en/partner/eu/> .29
- Thomas Renard, Rik Coolsaet, “Losing Control Over Returnees?”, .30
<https://www.lawfareblog.com/losing-control-over-returnees>
- “New figures on European nationals detained in Syria and Iraq”, .31
<https://www.egmontinstitute.be/new-figures-on-european-nationals-detained-in-syria-and-iraq/>
- Zeliha Eliaçık, الأوربيون الدواعش، عقدة الاتحاد الأوروبي الجديدة: .32
AB’nin Yeni Kördüğümü: Avrupalı DEAŞ’lılar, <https://www.aa.com.tr/tr/analiz/abnin-yeni-kor-dugumu-avrupali-deaslilar/1646360>
- European Commission, “Joint Foreign and Home Affairs Council: .33
Ten point action plan on migration”, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_15_4813
- European Commission, A European Agenda On Migration, .34
https://ec.europa.eu/anti-trafficking/sites/antitrafficking/files/communication_on_the_european_agenda_on_migration_en.pdf
- European Commission, European Commission makes progress on .35
Agenda on Migration, https://ec.europa.eu/home-affairs/what-is-new/news/news/201502_20150527/_en
- وزارة الخارجية التركية: أسئلة وإجابات حول الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين تركيا والاتحاد .36
الأوروبي “Türkiye-AB Arasında 18 Mart’ta Varılan Mutabakata İlişkin Soru-Cevaplar”, http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-arasinda-18-mart_ta-varilan-mutabakata-iliskin-soru-cevaplar.tr.mfa
- Michael Leigh, Europe’s Response to the Arab Spring, 2011, s.34-. .37
- Veysel Kurt, Oğuz Güngörmez, “Mısır’ın Silahlanma Stratejisi ve Dış .38
Politika”, Devrim Sonrası Mısır Dış Politikası, Seta yay, 2018, 349368-.